الأمم المتحدة A/CN.9/877

الجمعية العامة

Distr.: General
21 April 2016
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة التاسعة والأربعون
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه – ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

حضور الأونسيترال الإقليمي

مذكِّرة من الأمانة

أنشطة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

١- رحَّبت الجمعية العامة، في قراراتها ٨٩/٦٧ المؤرَّخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و١١٥/٦٩ المؤرَّخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و١١٥/٧٠ المؤرَّخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بالأنشطة التي يضطلع بها المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ("المركز الإقليمي للأونسيترال" أو "المركز الإقليمي")، في جمهورية كوريا، سعياً إلى التواصل مع البلدان النامية في المنطقة ومدِّها بالمساعدة التقنية بشأن إصلاحات القانون التجاري الدولي.

٢- ويضطلع مركز الأونسيترال الإقليمي بأنشطته وفقاً لأولويات العمل المحدَّدة في الإطار الاستراتيجي لأمانة الأونسيترال بشأن المساعدة التقنية (A/66/17، الفقرة ٢٥٥)، وكذلك وفقاً للولاية المحدَّدة المسندة للمركز الإقليمي، وهي (أ) تعزيز التجارة الدولية والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تعزيز اليقين في المعاملات التجارية الدولية من خلال نشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، وخصوصاً القواعد والمعايير التي وضعتها الأونسيترال؛ و(ب) تقديم المساعدة التقنية الثنائية والمتعدِّدة الأطراف إلى الدول فيما يتعلق باعتماد نصوص الأونسيترال وتفسيرها تفسيراً موحَّداً، من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية؛ و(ج) المشاركة في تنفيذ أنشطة تنسيقية مع المنظمات الدولية والإقليمية المنخرطة في مشاريع

180516 V.16-02403 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

إصلاح القوانين التجارية في المنطقة؛ و(د) الاضطلاع بوظيفة قناة الاتصال بين دول المنطقة والأونسيترال.

٣- وقد أقرَّ المركز الإقليمي الأحداث السنوية الرئيسية الأربعة التالية بهدف ترشيد مسار الأنشطة المعنية بالترويج لنصوص الأونسيترال، وتوفير فرص منتظمة للمساهمات الإقليمية المضمونية في دعم أعمال الأونسيترال الراهنة والمحتملة في المستقبل في مجال التشريع:

(أ) مؤتمر الأونسيترال الربيعي لآسيا والمحيط الهادئ، وهو مؤتمر إقليمي عُقدت الدورة الثانية منه في عام ٢٠١٥، وذلك في المدينة المضيفة إنشيون في جمهورية كوريا، وهو يتناول مواضيع الأونسيترال على نحو شامل باستثناء المواضيع المتعلقة بالتحكيم والتوفيق. وقد ركَّز المؤتمر في عام ٢٠١٥ على قانون البيع الدولي والتجارة الإلكترونية، من خلال الجمع بين المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ومسؤولي الحكومات والموظفين القانونيين والباحثين الأكاديميين القائمين بالمشاريع والأعمال التجارية والخبراء والممارسين من أكثر من ثلاثين ولاية قانونية؛

(ب) المؤتمر المعني بالسبل البديلة لتسوية المنازعات في آسيا والمحيط الهادئ، وهو مؤتمر إقليمي عُقدت الدورة الرابعة منه في عام ٢٠١٥، وذلك في سيول، من أجل الترويج لمعايير الأونسيترال بشأن التحكيم والتوفيق، والقصد من إنشائه لا يقتصر على استقطاب الخبراء والممارسين من جميع أنحاء العالم فقط، بل يشمل أيضاً المسؤولين والباحثين والعلماء من ٥٦ دولة من آسيا والمحيط الهادئ لتبادل الآراء ونتائج البحوث ذات الصلة بمواضيع المؤتمر المحورية. وفي عام ٢٠١٥ حشد المؤتمر الدعم المؤسساتي مما تقدمه غرفة التجارة الدولية، وكذلك وزارة العدل في جمهورية كوريا ومجلس التحكيم التجاري الكوري (KCAB). وتناول المؤتمر التطورات الأخيرة في مجال التحكيم، ومنها مثلاً آداب المهنة والفساد في مجال التحكيم الدولي وآليات الطعن في القرارات في التحكيم الاستثماري، والتنفيذ الإقليمي لقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وأهمية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي تنشب في سياق المشاريع الإقليمية للبنية التحتية، وفعالية الحلول البديلة في تسوية المنازعات ونجاعتها. وجمع المؤتمر خبراء وممارسين وممثلين من مراكز تحكيم ومسؤولين من المنطقة (أستراليا وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين وقطر وماليزيا ومنغوليا والهند واليابان)؛

(ج) مؤتمر الأونسيترال المعني بالمواضيع المستجدَّة، وقد عُقدت الدورة الأولى منه في عام ٢٠١٥، وذلك في ماكاو في الصين بدعم من جامعة ماكاو وبالاستناد إلى دعوة

لتقديم ورقات أكاديمية تتناول أعمال اللجنة المخطَّط لها والمزمع القيام بها في المستقبل والمواضيع الناشئة ذات الصلة بتحقيق الانسجام في قانون التجارة الدولية. واجتذب مؤتمر عام ٢٠١٥ المعنون "مواءمة القانون التجاري لتمكين التنمية الإقليمية للقطاع الخاص" أكثر من ٥٠ مشاركاً من ١٤ ولاية قانونية، ناقشوا مجموعة واسعة من المواضيع بما في ذلك قانون التعاقد الدولي والتجارة الإلكترونية والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والإعسار عبر الحدود وتسوية المنازعات التجارية الدولية؛

(د) يوم الأونسيترال لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي بنصوص الأونسيترال والتشجيع على دراستها ومناقشتها وتنفيذها، والاحتفال بقيام الجمعية العامة بإنشاء الأونسيترال في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦. وفي كل عام توجَّه الدعوة إلى الجامعات من جميع أرجاء المنطقة للمشاركة في الاحتفالات عبر اقتراح برنامج خاص يمكن أن يتراوح بين المحاضرات والندوات الخاصة والمؤتمرات العامة. وقد شاركت في احتفالات عام ٢٠١٥ سبع جامعات وهي كالتالي: جامعة تدريب المعلمين ببيجين، التي قدَّمت محاضرة عامة بشأن "القانون التجاري الدولي في مجال التجارة الإلكترونية" (بيجين، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ وجامعة غرب أستراليا، التي قدَّمت محاضرة خاصة بشأن إصلاح القانون التجاري الموحد وندوة عن التطوير المهني المستمر في مجالات التحكيم والبيع الدولي والمعاملات الإلكترونية (بيرث، أستراليا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ والجامعة الصينية للعلوم السياسية والقانون، التي قدَّمت محاضرة عامة بشأن "المقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ومبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص وتأثيرهما على قانون العقود في الصين" (بيجين، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ وجامعة ناغويا، التي قدَّمت محاضرة خاصة عن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (ناغويا، اليابان، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ جامعة كوبه، التي قدَّمت محاضرات خاصة عن مبادرات الأونسيترال بشأن تطوير تسوية المنازعات الدولية والتحكيم في المنازعات بالاستناد إلى نصوص الأونسيترال (كوبه، اليابان، ١٨-٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ وجامعة تشو، التي قدَّمت محاضرة خاصة عن "إصلاح القانون التجاري في آسيا ودور الأونسيترال" (طوكيو، ١٨-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ وجامعة نانكاي، التي قدَّمت محاضرة عن "إصلاحات القانون التجاري ومناطق التجارة الحرَّة التجريبية في الصين" (تيانجين، الصين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٤- وبالإضافة إلى الأحداث المذكورة أعلاه، قام المركز الإقليمي للأونسيترال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بإنجاز و/أو دعم الأنشطة التالية التي تهدف إلى زيادة التيقُّن في

المعاملات التجارية الدولية عبر نشر قواعد التجارة الدولية ومعاييرها، وبخاصة تلك التي وضعتها الأونسيترال:

(أ) بشأن الولاية المسندة للأونسيترال عموماً: مؤتمر عن "القيام بالأعمال التجارية عبر آسيا: التقارب القانوني في القرن الآسيوي"، نظمته أكاديمية القانون في سنغافورة، وقدَّم خلاله المركز الإقليمي للأونسيترال عرضاً إيضاحيًّا عن "التقارب القانوني في آسيا – التعلُّم من مبادرات المواءمة العالمية" (سنغافورة، ١٩-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛ ومحاضرة عامة في جامعة سنغافورة الوطنية عن "التنمية والتكامل على الصعيد الإقليمي: دور الأونسيترال" (سنغافورة، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛

(ب) في مجال البيع الدولي للبضائع: مؤتمر احتفالي عن "مرور ٣٥ عاماً على إبرام اتفاقية البيع: الإنجازات وآفاق المستقبل"، عُقد بمشاركة حكومة سنغافورة وجامعة الإدارة في سنغافورة والجامعة الوطنية في سنغافورة (سنغافورة، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(ج) في مجال تسوية المنازعات: منتدى مفتوح عن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، عُقد بالاشتراك مع وكالة تنمية المعاملات الإلكترونية التابعة لتايلند (بانكوك، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛ وعرض إيضاحي عن تنفيذ نصوص الأونسيترال في الولايات القانونية ذات الطابع الإسلامي قُدِّم خلال أسبوع التحكيم الذي استضافه مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم (كوالالمبور، ٧-٩ أيار/مايو ٢٠١٥) بمساعدة المركز الإقليمي للأونسيترال؛ ومحاضرة عن نصوص الأونسيترال بشأن تسوية المنازعات، خلال برنامج خبراء التحكيم الدولي الذي عَقده المجلس الكوري للتحكيم التجاري (سيول، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥)؛ ومؤتمر افتتاحي لمرصد الشفافية في آسيا والمحيط الهادئ، عقده المجلس الكوري للتحكيم التجاري ومعهد آسيا والمحيط الهادئ للقانون التابع لجامعة سيول الوطنية ومركز سيول الدولي لتسوية المنازعات (سيول، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ وحلقة عمل خاصة بقانون الأونسيترال النموذجي قدَّمها فرع شرق آسيا التابع للمعهد المعتمد للمحكَّمين (شنغهاي، الصين، ١ آذار/مارس ٢٠١٦)؛ وعرض إيضاحي عن قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (٢٠١٤) وعن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، ٢٠١٤)، قُدِّم في مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم خلال مؤتمر التحكيم الاستثماري الدولي، بدعم من المركز الإقليمي للأونسيترال (كوالالمبور، ١٠-١١ آذار/مارس ٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، أنشأ المركز الإقليمي، بالتعاون مع معهد آسيا والمحيط الهادئ للقانون التابع للجامعة الوطنية لسيول ومجلس التحكيم التجاري الكوري، مرصد آسيا والمحيط الهادئ للشفافية المعني بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، كإطار لرصد تسوية المنازعات القائمة بين المستثمرين والدول، على أساس معاهدة آسيا والمحيط الهادئ. وسيشارك المرصد في نشر اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، ٢٠١٤) وقواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (٢٠١٤)؛ وفي جمع المعلومات ذات الصلة والبحوث المعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في آسيا والمحيط الهادئ؛ ورصد المفاوضات الجارية والاتفاقات التجارية الحالية التي تخصُّ تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ ومساعدة المكتب عبر المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فيما يتعلق بمسائل تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في المنطقة؛ ونشر المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمشروع القائم بين الشركاء الوطنيين والدوليين؛

(د) في مجال التجارة الإلكترونية: ندوة عن "جعل المستندات القابلة للتحويل أو الصكوك المستخدمة في التجارة الدولية إلكترونية"، نظمها مكتب المدعي العام في سنغافورة وجمعية البنوك في سنغافورة (سنغافورة، ١٠-١١ آذار/مارس ٢٠١٦)؛

(هـ) في مجال الاشتراء وتطوير البنى التحتية: أطلق المركز الإقليمي، بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد (٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، دعوة للعمل على زيادة الترويج لقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١)، من خلال الانضمام إلى الحملة العالمية للأمم المتحدة لكسر السلسلة، واعتبار أنَّ القانون النموذجي قد وُضع خصيصاً لتنفيذ أحكام الاشتراء الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (نيويورك، ٢٠٠٣). وقد أُطلقت هذه الحملة باللغات الإنكليزية والكورية والصينية والبهاسا الإندونيسية في جميع منابر وسائط التواصل الاجتماعي التابعة للمركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٥- ومن أجل تعزيز سيادة القانون والتطبيق والتفسير الموحدين لنصوص الأونسيترال، قام المركز الإقليمي للأونسيترال باستضافة مؤتمر القمة القضائية للأونسيترال في آسيا والمحيط الهادئ، الذي حضره ٤٠ قاضياً من ١٨ ولاية قضائية. و تهدف هذه القمة إلى الترويج لتفسير وتطبيق موحَّدين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨) ("اتفاقية نيويورك"). وتم توفير الرعاية لحضور القضاة من أقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في آسيا والمحيط الهادئ بدعم من حكومة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ومركز التحكيم الدولي في هونغ كونغ. ولعل

اللجنة تودُّ أن تلاحظ أنَّ القمة القضائية هي جزء من مبادرة لتأسيس شراكة بين القضاة ومؤسسات التدريب القضائي عبر المنطقة، من أجل تسهيل التكامل بين أنشطة بناء القدرات وإدراج نصوص الأونسيترال في المناهج التدريبية على نحو واسع وتعزيز التفسير الموحَّد لنصوص الأونسيترال بشكل أوسع.

٦- وقد شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في أنشطة بناء القدرات وأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تهدف لتعزيز استعمال نصوص الأونسيترال واعتمادها على المستوى الإقليمي. وتعدُّ هذه الأنشطة ذات أولوية بالنسبة للأونسيترال وذلك عملاً بقرار اتُّخذ في دورتها العشرين (في عام ١٩٨٧):[(١)]

(أ) بشأن أعمال الأونسيترال عموماً: ندوة الأونسيترال في جنوب المحيط الهادئ، وهي أول فعَّالية ينظمها المركز الإقليمي للأونسيترال بدعم من وزارة العدل في بابوا غينيا الجديدة ووزارة العدل في جمهورية كوريا ومركز الدول الصغيرة (CSS) في جامعة كوين ماري في لندن، وقد نُظمت خصيصاً لتقديم المساعدة على بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ في مجالات البيع الدولي للبضائع والتجارة الإلكترونية والتحكيم (بورت مورسبي، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ وحلقة العمل المشتركة بين الأونسيترال وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (بيجين، ٢١-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥)، وهي أول تدريب شامل ومبادرة لبناء القدرات لصالح تسعة عشر مشاركاً من المسؤولين والموظفين القانونيين والأكاديميين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن التجارة الدولية والتحكيم في مجال الاستثمار والبيع الدولي للبضائع والتجارة الإلكترونية والمعاملات الآمنة؛

(ب) في مجال البيع الدولي للبضائع وخصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٨٠) ("اتفاقية البيع"): تهدف الحملة الترويجية لاتفاقية البيع في آسيا والمحيط الهادئ للفترة بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى تعزيز الانضمام للاتفاقية والتصديق عليها وتنفيذها على الصعيد الإقليمي مع تقديم إحاطات تقنية إلى الجهات المحلية ذات الصلة (بانكوك، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ومانيلا، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفينتيان، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ وبندر سيري بيغاوان، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛

(ج) في مجال تسوية المنازعات: نُظِّمت حلقةُ عمل الأونسيترال في بوتان بشأن التحكيم، بالإضافة إلى حدث جانبي لصالح السلطة القضائية في بوتان بشأن إنفاذ القرارات التحكيمية (تيمفو، ١٨-١٩ أيار/مايو ٢٠١٥)، وحلقة العمل لمنشآت الأعمال

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

التجارية في إنشيون بشأن منع المنازعات القانونية في المعاملات وتسويتها، التي عُقدت بالاشتراك مع وزارة العدل في جمهورية كوريا والهيئة الكورية للتحكيم التجاري (إنشيون، جمهورية كوريا، ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥)؛ وبطلب من وزارة العدل في فييت نام وبتنسيق وثيق مع مؤسسة التمويل الدولية، قدَّمت الأونسيترال تعليقات على مشروع قانون التوفيق في فييت نام، مع النظر بعين الاعتبار إلى قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي (٢٠٠٢)؛

(د) في مجال التجارة الإلكترونية: حلقة عمل الأونسيترال المشتركة مع تايلند بشأن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥)، التي عُقدت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والوكالة التايلندية لتطوير المعاملات الإلكترونية (بانكوك، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛ وحلقة عمل الأونسيترال المشتركة مع كمبوديا بشأن "إطار تشريعي من أجل نظام مأمون وسليم للمدفوعات والتجارة الإلكترونية" التي عقدت بالتعاون مع مصرف كمبوديا الوطني (بنوم بنه، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛ وبعثة استطلاعية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جزر المالديف بشأن التشريعات الخاصة بمجال التجارة الإلكترونية (ماليه، ٢٨-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ وجلسات إحاطة بشأن اتفاقية استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية مع مسؤولين حكوميين من اليابان (طوكيو، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) ومن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فينتيان، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦) وبروناي دار السلام (بندر سري بكاوان، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦).

٧- وقد قام المركز الإقليمي للأونسيترال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى إثر استكمال أنشطة المساعدة التقنية، وبصفته قناة للاتصالات بين دول المنطقة، برصد التقدُّم المحرز في اعتماد نصوص الأونسيترال التالية وتنفيذها وبمساعدة الدول على القيام بذلك:

(أ) في مجال البيع الدولي للبضائع:

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠): صدَّقت فييت نام على الاتفاقية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأبلغت إندونيسيا وتايلند والفلبين عن التقدُّم المحرز في اعتماد الاتفاقية؛

(ب) في مجال تسوية المنازعات:

اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، (نيويورك، ١٩٥٨): أبلغت بابوا غينيا الجديدة وبالاو عن التقدُّم المحرز صوب الانضمام إلى الاتفاقية. وأقدمت أستراليا أيضاً في عام ٢٠١٥ على تعديل قانون التحكيم الدولي لعام ١٩٧٤ الخاص بها من أجل تبسيط الأحكام المعنية بإنفاذ القرارات التحكيمية الأجنبية في أستراليا وتحسين مدى الامتثال للاتفاقية؛

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، ٢٠١٤): أبلغت أستراليا عن التقدُّم المحرز في الانضمام إلى الاتفاقية؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥)، مع التعديلات التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٦: اعتمدت البحرين وبوتان وميانمار تشريعات جديدة تستند إلى القانون النموذجي. وأبلغت الإمارات العربية المتحدة عن سن سوق أبو ظبي العالمي لقواعد تنظيمية للتحكيم بالرجوع إلى أحكام القانون النموذجي. وأبلغت منغوليا وجمهورية كوريا عن التقدُّم المحرز في اعتماد القانون النموذجي؛

قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي (٢٠٠٢): اعتُمدت في بوتان تشريعات تستند إلى القانون النموذجي، في حين أبلغت فييت نام عن التقدُّم المحرز في اعتماد القانون النموذجي؛

قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (٢٠١٤) ("القواعد"): سوف يُبرَم اتفاقان يُحيلان مرجعيًّا على وجه التحديد إلى القواعد، مع تفاصيل الترتيبات التي تُتخذ في شأن تطبيقهما، في الوقت المناسب. وقد أبرمت حكومتا الصين وأستراليا، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥، اتفاق تجارة حرَّة، وأبرمت حكومة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، بإذن من حكومة الصين الشعبية المركزية، اتفاقاً مع حكومة كندا بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها؛

(ج) في مجال التجارة الإلكترونية:

اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك، ٢٠٠٥): صدَّقت عليها سري لانكا في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأبلغت أستراليا وتايلند والفلبين عن التقدُّم المحرز صوب التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

٨- وتشتمل أنشطة التعاون والتنسيق المنهجية التي يُسعى إلى تنفيذها مع المؤسسات الناشطة في مجال إصلاح القوانين التجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على ما يلي:

(أ) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في إعداد "الاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في آسيا والمحيط الهادئ"، الذي وُضع برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المذكورة، بما في ذلك المشاركة في اجتماعات الفريق الحكومي الدولي التوجيهي المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود (بانكوك، ١-٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و٢١-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦). كما شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في منتدى آسيا والمحيط الهادئ السابع لتيسير التجارة، الذي نُظِّم على نحو مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي والمركز الصيني الدولي للتجارة الإلكترونية (ووهان، الصين، ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، استضاف المركز الإقليمي للأونسيترال دورة عن "الاتفاقات الاستثمارية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: الاتجاهات الراهنة والقضايا المستجدة"، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية، خلال الاجتماع الخامس لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية (بانكوك، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). وعُقدت أيضاً حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): مثلما ورد أعلاه، عُقدت دورة عن "الاتفاقات الاستثمارية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: الاتجاهات الراهنة والقضايا المستجدة" بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (بانكوك، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛

(ج) مكتب مشاريع الأمم المتحدة بشأن الحوكمة: شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في اجتماع المائدة المستديرة لمكتب مشاريع الأمم المتحدة بشأن الحوكمة، عن تعزيز الحكم الرشيد (سيول، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛

(د) البنك الدولي: شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في برنامج "مجمع الفرص والدعم للمواهب في مجال ريادة الأعمال" (ETHOS) الذي شارك في تنظيمه البنك الدولي وجامعة ولاية نيويورك في كوريا عبر تقديم عروض إيضاحية بشأن عمل الأونسيترال (إنشيون، جمهورية كوريا، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، ومثلما ورد أعلاه، نُظِّمت دورة بشأن "الاتفاقات الاستثمارية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول: الاتجاهات الراهنة والقضايا المستجدة" بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية (بانكوك، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛

(هـ) مكتب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع لمؤسسة التمويل الدولية: مثلما ورد أعلاه، تنسيق المساعدة التقنية لحكومة فييت نام بشأن القوانين المتعلقة بالتوفيق؛

(و) مصرف التنمية الآسيوي: مثلما ورد أعلاه، شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في منتدى آسيا والمحيط الهادئ السابع لتيسير التجارة، الذي نُظِّم على نحو مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي والمركز الصيني الدولي للتجارة الإلكترونية (ووهان، الصين ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ وقد حضر أيضاً ممثلون عن مصرف التنمية الآسيوي ومبادرة تنمية القطاع الخاص في المحيط الهادئ، وقدَّموا الدعم لحلقة الأونسيترال الدراسية لعام ٢٠١٥ في جنوب المحيط الهادئ (بورت مورسبي، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(ز) رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC): واصل المركز الإقليمي للأونسيترال تعامله مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في إطار التعاون مع فريق أصدقاء رئيس اللجنة الاقتصادية التابعة للرابطة بشأن تقوية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية، لتعزيز الترويج لنصوص الأونسيترال في مجالات التحكيم والبيع الدولي للبضائع والمعاملات المضمونة والتجارة الإلكترونية. ويُذكر تحديداً أنَّ المركز الإقليمي للأونسيترال استضاف حلقة العمل بشأن الإنفاذ الفعلي لعقود الأعمال التجارية وتسوية منازعات الأعمال التجارية بكفاءة، بالاشتراك مع وزارة العدل في حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة للصين والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)، وشارك في الاجتماع الأول لفريق أصدقاء رئيس اللجنة الاقتصادية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (سيبو، الفلبين، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). وقدَّم أيضاً المركز الإقليمي للأونسيترال عرضاً إيضاحيًّا بشأن التجارة الإلكترونية في منتدى التجارة الإلكترونية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥:

نموذج معياري جديد للتجارة الإلكترونية عبر الحدود والتسوُّق الإلكتروني (جيجو، جمهورية كوريا، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) وعن التحكيم والتوفيق في الحلقة الدولية لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تيسير المعاملات التجارية (سيول، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦). واستُضيفت أيضاً حلقة عمل لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، بشأن تسوية المنازعات، بالاشتراك مع وزارة العدل لحكومة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة (ليما، ٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٦). وأوصى أيضاً المركزُ الإقليمي للأونسيترال باستقدام خبراء في مجلس الخبراء الثاني لمنتدى تحالف المؤسسات التجارية الإلكترونية الذي تنظمه رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وهو ما أقرته الجلسة العامة في الاجتماع الأول لكبار مسؤولي الفريق التوجيهي المعني بالتجارة الإلكترونية (ليما، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛

(ح) المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية (AALCO): شارك المركز الإقليمي للأونسيترال في الدورة السنوية الرابعة والخمسين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية، وألقى كلمة عن الأونسيترال ونصوصها المعنية بالشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (بيجين، ١٣-١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(ط) مكتب مؤتمر لاهاي الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (HAPRO): تعاون المركز الإقليمي للأونسيترال مع مكتب مؤتمر لاهاي الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لدعم المؤتمر عن "العالم النامي للتحكيم: دراسة مقارنة للإصلاح التحكيم في آسيا والمحيط الهادئ" الذي نظَّمته جامعة هونغ كونغ في الصين (هونغ كونغ، الصين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ي) مكتب كبير المستشارين التجاريين لمنتدى البلدان الجزرية: مثلما ورد أعلاه، حضر ممثلون لمكتب كبير المستشارين التجاريين لمنتدى البلدان الجزرية ندوة جنوب المحيط الهادئ، الأونسيترال ٢٠١٥، وقدَّموا الدعم لها (بورت مورسبي، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(ك) مجموعة الطليعة الميلانيزية: عُني المركز الإقليمي للأونسيترال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالتعاون مع مجموعة الطليعة الميلانيزية لتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان جنوب المحيط الهادئ في مجالي العقود الدولية والتحكيم؛ وحضر أيضاً ممثلون لمجموعة الطليعة الميلانيزية ندوة جنوب المحيط الهادئ، الأونسيترال ٢٠١٥، وقدَّموا الدعم لها (بورت مورسبي، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(ل) غرفة التجارة الدولية: دعَّمت غرفة التجارة الدولية الحدث الهام السنوي الرئيسي للمركز الإقليمي للأونسيترال – والمؤتمر عن البدائل في تسوية المنازعات في آسيا والمحيط الهادئ؛ وقدَّم المركز الإقليمي للأونسيترال عرضاً إيضاحيًّا عن عمل الأونسيترال في مجال التحكيم خلال حلقة العمل عن التحكيم التي نظَّمتها غرفة التجارة الدولية للمسؤولين الحكوميين في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (فينتيان، ٢٩ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٦)؛

(م) منظمات دولية مقرُّها في جمهورية كوريا: المشاركة في اجتماعات تشاورية نظمتها وزارة الخارجية لجمهورية كوريا (١ نيسان/أبريل ٢٠١٥).

٩- وواصل المركز الإقليمي للأونسيترال بذل جهود التنسيق مع لجنة التنسيق الوطنية للأونسيترال في أستراليا ومع الهند، وأقرَّ كذلك بتأسيس منتدى القانون الخاص العالمي في اليابان كمركز وطني للخبرات في مجال القانون التجاري الدولي. وقد عقد المركز الإقليمي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أول ندوة للأونسيترال في أستراليا مع لجنة التنسيق الوطنية للأونسيترال في أستراليا وإدارة المدعي العام في أستراليا (كانبرا، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥)، وتلاها بعد ذلك "المؤتمر الدولي عن الديناميات المتغيرة للتحكيم الدولي في الهند" الذي تكوَّنت خلاله لجنة التنسيق الوطنية للأونسيترال في الهند (نيو دلهي، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). وعقد أيضاً جلسات إحاطة، بشأن لجنة العقود الإلكترونية، مع أصحاب المصلحة المعنيين اليابانيين وبالتعاون مع منتدى القانون الخاص العالمي (طوكيو، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وتتيح مبادرات القطاع الخاص هذه توسيع نطاق نشر قواعد التجارة الدولية وأنشطة التنسيق الوطنية، مما يتيح للمركز الإقليمي تخصيص المزيد من الموارد لنشر نصوص الأونسيترال في أقل البلدان نموًّا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة.

١٠- وكرَّر القرار ١١٥/٦٩ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ مناشدتَه جميعَ الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، ومنها مثلاً برامج المعونة الثنائية لدى الدول، أن تدعم برامج الأونسيترال للمساعدة والتعاون التقنيين وأن تتعاون مع الأونسيترال وتنسق أنشطتها مع أنشطة الأونسيترال بالنظر إلى وجاهة وأهمية ذلك العمل للنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي ضوء ذلك، شارك المركز الإقليمي في ندوة المعونة مقابل التجارة، التي نظمتها وزارة الشؤون الخارجية والتجارة في أستراليا لمديري البرامج وموظفي شؤون السياسات في آسيا، من أستراليا وغيرها من البلدان المانحة (سنغافورة، ٢١-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦) وشارك المركز في التنسيق مع مصرف التنمية الآسيوي (بابوا غينيا الجديدة). وفي هذا الإطار، يعمل المركز الإقليمي مع الوكالات

المسؤولة عن المساعدة الإنمائية الرسمية، مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، من أجل ضمان مواصلة تنسيق أنشطة المساعدة التقنية في ميدان القانون التجاري في المنطقة.

١١- واستهلَّ المركز الإقليمي، بغية توسيع نطاق الولاية المسندة له، سواء لدى البلد المضيف أو الأوساط الأكاديمية الإقليمية، برامج وطنية للتوعية وبرامج تثقيفية إقليمية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتهدف هذه البرامج إلى إجراء حوار منتظم مع المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية السياسية المحلية منها والوطنية وبعض المنظمات الدولية الأخرى والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والجمهور العام بشأن مختلف جوانب المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بهدف تعزيز التعاون ودعم المجتمعات المحلية وزيادة الوعي بأنشطة الأونسيترال:

(أ) فيما يخص برنامج التواصل الوطني، شارك المركز الإقليمي بنشاط في الشراكة الاستشارية للمنظمات الدولية في إنشيون وفي الأنشطة ذات الصلة التي نظمتها مدينة إنشيون، وفي منتدى مدينة إنشيون الدولي (إنشيون، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦) الذي نظمته مؤسسة العلاقات الدولية في إنشيون. وبالإضافة إلى ذلك، شارك موظفون ومتدربون في معارض فرص العمل التي نظمتها مدينة إنشيون فضلا عن بعض المنظمات الدولية والمكاتب الأخرى في جمهورية كوريا. وقد فتح المركز الإقليمي جميع أبوابه أمام مختلف الزوار، بمن فيهم ممثلو المجلس البلدي لمدينة إنشيون والطلبة المحليون والمتدربون في وزارة العدل في جمهورية كوريا. كما تمَّ تسليم الطلبة المحليين مختلف المحاضرات عن الأونسيترال وعملها. ويعمل أيضاً المركز الإقليمي على إعداد موقع إلكتروني يشتمل على نسخة باللغة الكورية لتيسير الترويج لعمل الأونسيترال ونشر نصوصه في كوريا؛

(ب) واصل المركز الإقليمي دعمه لمسابقات التمرين على تطبيق القانون التجاري الدولي، التي عُقدت في المنطقة، وهي: مسابقة التمرين على التحكيم الدولي في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥، التي نظمها المجلس الكوري للتحكيم التجاري ومركز الدراسات القانونية الدولية (سيول، ١٩-٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥)؛ ومسابقة ويليم فيس (الشرقية) السنوية الثالثة عشرة للتمرين على التحكيم التجاري الدولي (هونغ كونغ، الصين، ٦-١٣ آذار/مارس ٢٠١٦)؛ ومسابقة فيس اليابان التاسعة للتمرين على ممارسة التحكيم الدولي، التي استضافتها جامعة كوبه وأكاديمية المعاملات التجارية الدولية (كوبه، اليابان، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛

(ج) شرع المركز الإقليمي في إصدار منشور إلكتروني سنوي يعده المركز الإقليمي للمواد عن مواضيع القانون التجاري الدولي التي يتم اختيارها بعد الدعوة السنوية لتقديم ورقات بحثية. ويهدف هذا المنشور الإلكتروني إلى حفز الاهتمام بالأونسيترال ونصوصها، وإجراء البحوث والدراسات عنها. وهو مخصَّص لمدينة إنشيون باعتبار المدينة المضيفة لأول مركز إقليمي للأونسيترال. ووفقاً لولاية المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، يجب أن تكون جميع الورقات البحثية المزمع نشرها ذات صلة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعبِّر الآراء الواردة في المنشور عن أراء كاتبيه ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة؛

(د) تَعزَّز التواصل الأكاديمي من خلال التشارك في تنظيم أنشطة أو إلقاء محاضرات عامة في مؤسسات وجامعات إقليمية مثل: جامعة بيجين للمعلمين وجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون وجامعة شوؤو وجامعة دانكوك وجامعة هانيانغ وجامعة هوكايدو وجامعة هونغ كونغ وجامعة إنشيون الوطنية وجامعة كوبه وجامعة كوريا وجامعة ناجويا وجامعة نانكاي وجامعة سيول الوطنية وجامعة سنغافورة الوطنية وجامعة سونغسيل وجامعة أستراليا الغربية وجامعة يونسي؛

١٢- وقد عزَّز المركز الإقليمي الوظائف التي يؤديها بالنيابة عن أمانة الأونسيترال باعتباره قناة للاتصال بين الدول في المنطقة والأونسيترال، فأنشأ نقاط اتصال رسمية لدى الحكومات في المنطقة، وانخرط في مشاورات دورية مع مسؤولين في حكومات أستراليا والصين وكامبوديا (بما في ذلك منطقتا هونغ كونغ وماكاو الإداريتان الخاصتان) إندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتايلند وجمهورية كوريا وسري لانكا وعمان والفلبين وفييت نام وماليزيا ومنغوليا وميانمار ونيبال والهند واليابان (A/69/17، الفقرة ٢١٢).

١٣- ويعمل في المركز الإقليمي موظفٌ من الفئة الفنية ومساعدا فريق وخبيران قانونيان. وقد استضاف المركز الإقليمي ١٩ متدرباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتيح ميزانية المشاريع الأساسية توظيف خبراء واستشاريين من حين إلى آخر. ويعتمد المركز الإقليمي على إسهامات مالية سخية تقدمها مدينة إنشيون إلى الصندوق الاستئماني لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لتغطية نفقات التشغيل والبرامج، وعلى إسهام وزارة العدل الكورية بإعارة خبير قانوني على أساس عدم استرداد التكاليف. وقد أمكن للمركز الإقليمي في كثير من الأحيان الاعتماد على موارد شركائه، وخصوصاً فيما يتعلق بالمساهمة في نفقات السفر ونفقات مرافق الاجتماعات وخدماتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥ وعلى إثر الرسائل المتبادلة بين الأمم المتحدة والصين، أبرمت أمانة الأونسيترال مذكرة تفاهم مع

حكومة منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة بشأن التدابير التقنية والإدارية المتصلة بالمساهمة بإعارة خبير مع عدم رد التكاليف إلى المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

١٤- ووفقاً للمادة ١٣-٣ من مذكرة التفاهم الموقَّعة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بين الأمم المتحدة ووزارة العدل ومدينة إنشيون في جمهورية كوريا فيما يخص تشغيل المركز الإقليمي وتقديم مساهمات مالية له، سوف تستعرِض جميع الأطراف شروط ذلك الدعم بعد مرور خمس سنوات على إنشاء المركز الإقليمي، أي قبل ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وقد سُدِّدت الدفعة الأخيرة من المساهمة المالية السنوية المقدَّمة من مدينة إنشيون إلى الصندوق الاستئماني لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، والمستحقة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

١٥- ومن المتوقَّع أن يتزايد الاهتمام بنصوص الأونسيترال مع زيادة الطلب على المساعدة التقنية. وسوف تستدعي هذه الزيادة زيادة مقابلة في الموارد المتاحة. وقد شُجِّعت الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات المعنية والأفراد المعنيون تشجيعا حثيثا على تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني، ندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ولتمويل المشاريع الخاصة، حيثما يقتضي الأمر، ومساعدة أمانة الأونسيترال بوسائل أخرى في تنفيذ أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين. ومن ثم فإنَّ مواصلة الاستجابة للتوقعات على الصعيد الإقليمي تقتضي تقديم الدول الأعضاء أو الهيئات المعنية في القطاعين العام والخاص التي توصي بها الدول الأعضاء مزيداً من الإسهامات في المشروع.